

I - ماهية المؤسسة والمحاسبة

I -1- ماهية المؤسسة

لقد شغلت المؤسسة حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية وباعتبارها الخلية والوحدة الأساسية في الدورة الاقتصادية، فهي تنظم تتجمع فيه عدة عوامل منها بشرية ومادية ضرورية للنشاط الاقتصادي.

I -1-1- تعريف المؤسسة:

يمكننا إعطاء عدة تعاريف للمؤسسة وذلك باختلاف آراء المفكرين والمنظرين واختلاف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، و فيما يلي بعض التعاريف التي تناولت هذا الموضوع:

- المؤسسة هي مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المالية المتداخلة فيما بينها وفق توليف محكم ومحدد بغرض أداء مهمة معينة.
- المؤسسة منظمة اجتماعية مستقلة ومؤقتة، هدفها البقاء والاستمرار والتطور وذلك من خلال تسويق منتجات نشاطها.
- كما تعرف المؤسسة على أنها عبارة عن وحدة اقتصادية تجمع وتنسق العوامل الإنتاجية والمادية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- تعرف المؤسسة أيضا على أنها المكان الذي يتم فيه التنسيق بين عوامل الإنتاج، مع العلم أن صاحب رأس المال هو المنسق الوحيد وهو الذي يشرف على كل الأعمال.
- المؤسسة هي مجموعة من الوسائل البشرية والمادية والمالية خصصت لأداء غرض اقتصادي معين.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسة:

" المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل إنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي توجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطها".

I -1-2 - أهداف المؤسسة الاقتصادية:

يسعى أصحاب المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

* تحقيق الربح: يعتبر الربح من أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية الذي يسمح لها بالاستمرارية في النشاط، و يعتبر أيضا من المعايير الأساسية لقياس صحة المؤسسة وقوتها.

***تحقيق متطلبات المجتمع:** أن تحقيق المؤسسة لنتائجها يتم عبر بيعها إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، فعند القيام بهذه العملية فهي تغطي طلبات المجتمع، فيمكن القول أن المؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت، تغطية طلب المجتمع وتحقيق الربح.

***عقلنة الإنتاج:** ويتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وذلك لتجنب الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية كإفلاس الناتج عن سوء استعمال عوامل الإنتاج أو سوء التخطيط.

ب- الأهداف الاجتماعية: وتشمل على ما يلي:

- **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر العمال من المستفيدين الأوائل من نشاط المؤسسة حيث يتقاضون أجورا مقابل أعمالهم، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا مشروعاً، ويتم تحديد اجر أدنى من طرف الدولة الذي يسمح للعامل بتلبية حاجياته الضرورية والحفاظ على بقائه.

- **تحسين مستوى معيشة العمال:** إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في كل الميادين جعل حاجات العمال تتزايد باستمرار، وهذا بظهور منتجات جديدة وتغير أذواقهم وتحسنها، هذا ما يدعو إلى تحسين الاستهلاك و الإنتاج عن طريق توفير إمكانيات مالية ومادية.

- **إقامة أنماط استهلاكية معينة:** وذلك بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الدعاية والإشهار.

- **توفير تأمينات للعمال:** وتتمثل في التأمين ضد حوادث العمل والتأمين الصحي والتقاعد.

ج- الأهداف التكنولوجية: بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في الميدان التكنولوجي، ويمكن إعطاء بعض النقاط التالية:

- البحث والتنمية وهذا مع تطور المؤسسات، حيث عملت على إنشاء إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وهذا من اجل الوصول إلى رفع المردودية الإنتاجية.

- تقديم مساندة للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، وهذا من خلال الخطة التنموية العامة للدولة التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من هيئات ومؤسسات البحث العلمي.

I-1-3- أنواع المؤسسة الاقتصادية: يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالا متعددة ونظرا للامتيازات التي

تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة نذكر أهمها:

1- حسب طبيعة الملكية : ونقصد بها ملكية رأس المال، وهنا نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات:

أولا: مؤسسات عمومية: تعود ملكيتها للدولة

ثانيا: مؤسسات خاصة: تعود ملكيتها للخواص

ثالثا: مؤسسات مختلطة: تعود ملكيتها للدولة والخواص

2- حسب الحجم: يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إما على أساس رأس المال أو عدد العمال

إلى:

-المؤسسات الصغيرة جدا

-المؤسسات الصغيرة

-المؤسسات المتوسطة

-المؤسسات كبيرة الحجم.

3- تصنيف المؤسسات حسب النشاط الاقتصادي: يمكن تصنيف المؤسسات تبعا للنشاط الاقتصادي

إلى:

- مؤسسات تجارية

- مؤسسات انتاجية (صناعية)

- مؤسسات خدماتية

I -2- ماهية المحاسبة

لكي تقوم المؤسسة بتقويم نشاطها من حين لآخر ومعرفة حركية ذمتها المالية، وتأثير هذا النشاط عليها على الأقل على امتداد السنة المالية الواحدة، تلجأ للبحث عن أدوات تمكنها من ذلك، ومن بين هذه الأدوات نجد المحاسبة.

I -2-1 - تعريف المحاسبة:

تعتبر المحاسبة واحدة من التقنيات الكمية لمعالجة البيانات الناتجة عن حركة الأموال بين الأعران الاقتصاديين، ومهما كان العون الاقتصادي فان التعبير عن هذه الحركة المعقدة والمتنوعة، يتم بوحدات نقدية عن طريق التتبع والتسجيل المتسلسل لها وذلك حتى يمكن:

- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة المعنية في تاريخ محدد.

- إيجاد النتيجة عند انتهاء دورة النشاط.

وللمحاسبة عدة تعاريف مختلفة وذلك باختلاف المفاهيم والتصورات الفكرية، ومن هذه التعاريف نقدم

ما يلي:

تعريف 01: هي مجموعة من المبادئ العلمية المتعارف عليها والتي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل

العمليات ذات القيم المالية المتعلقة بالمشروع في مجموعة من الدفاتر والسجلات بقصد تحديد نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة في خلال مدة معينة وكذلك المركز المالي لهذا المشروع في نهاية هذه المدة.

تعريف 02: المحاسبة عبارة عن نظام متكامل من الإجراءات والوثائق والمستندات الموجهة لحساب

وقياس الذمة المالية للمؤسسة.

تعريف 03: تعرّف الجمعية الأمريكية للمحاسبة المحاسبية عموماً بأنها عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية تختص في تحديد وقياس وتسجيل وتوصيل البيانات والمعلومات الاقتصادية - المالية معبراً عنها بوحدة النقد والمتعلقة بالوحدات الاقتصادية لتقديمها إلى المستخدمين المهتمين بتلك البيانات والمعلومات بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية

تعريف 04: ويقدم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تعريفاً مماثلاً بأن المحاسبة هي "نشاط خدمي، وظيفتها تقديم المعلومات الكمية - ذات الطبيعة المالية أساساً - عن منشأة معينة، والغرض منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة"

من هنا يتضح لنا أنه يقع على عاتق المحاسبة أساساً مهمة إنتاج وتوصيل البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة عن الوحدات الاقتصادية بغرض ترشيد عمليات توزيع الموارد الاقتصادية النادرة لتحقيق أهداف تلك الوحدات بفعالية وكفاءة إنتاجية عالية.

I-2-2 - أهمية المحاسبة:

تعتبر المحاسبة من أهم وسائل الرقابة و لها أهمية كبرى تتمثل في:

* **بالنسبة للمؤسسة:** مهما كان نوع المؤسسة فإن القانون يلزم مسيرها بمسك الدفاتر المحاسبية، وقد ألزم نص القانون التجاري في مادته التاسعة على ما يلي: "كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية يقيد فيه يوماً بيوم عمليات المؤسسة"، إن لهذا الإلزام فائدة كبرى بالنسبة للمؤسسة فبواسطة المحاسبة يمكن للمؤسسة:

- معرفة تطور وضعيتها المالية.
- تحديد سعر منتجاتها عن طريق تحديد عناصر تكاليف الإنتاج.
- المساهمة في بناء نظام معلوماتي على المستوى الوطني عن طريق بعض الجامعات، مما يسهل العمل على مستوى الاقتصاد الوطني.

* **بالنسبة لمصالح القضاء:** تعتبر الوثائق والدفاتر المحاسبية حججاً مادية يمكن الاستناد عليها في الحكم ضد المؤسسة أو لصالحها في حالة المنازعات مع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة، سواء تعلق الأمر بالزبائن أو الموردين أو الشركاء أو المساهمين أو غيرهم.

* **بالنسبة للضرائب:** يمكن لمصالح الضرائب تحديد الضريبة الواجبة الدفع عن طريق ما تقدمه المؤسسة من وثائق رسمية تمثل ملخصات لنشاطاتها المختلفة.

فالمحاسبة كانت ولا زالت هي الأساس في مجال الاستثمارات، ويصعب وجود الاستثمارات دون علم المحاسبة وذلك للارتباط الوثيق بينهما، أما عن أثر المحاسبة في قياس ربحية وخسارة المنشأة فهو أثر مهم ولا يمكن إغفاله أبداً، نظراً للتعقيدات المصاحبة لبعض الشركات وكثرة أنشطة الشركات، كان لابد من وجود

نظام محاسبي محدد يوضح كيفية حساب الربح أو الخسارة، فالشركات التجارية والشركات الصناعية والشركات الخدمية لها نظام محدد في قياس الربح أو الخسارة. وللمحاسبة أيضا أساس مهم في تسعير السلع والخدمات المقدمة للعملاء، وهذه من مهام محاسبة التكاليف التي تحسب تكلفة السلع والخدمات المباشرة وغير المباشرة. كما أن للمحاسبة أثر كبير على القرارات الإدارية للشركات، فأغلب القرارات المالية إن لم يكن كلها تعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات المحاسبية ولا يتم اعتماد أي قرار إلا بعد تحليل متعمق في المعلومات المحاسبية.

I-2-3 - أنواع المحاسبة:

للمحاسبة عدة أنواع نذكر منها:

* **المحاسبة العامة:** وهي المحاسبة الموجهة لخدمة الغرض الذي قامت من اجله المؤسسة، سواء كانت خدمية أو إنتاجية.

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والوثائق والمستندات الموجهة لمسايرة نشاط المؤسسة على امتداد سنة مالية واحدة، وهذا بالاعتماد على نظام محاسبي محدد وهو النظام المحاسبي المالي، والذي يضمن تجانس المعالجة المحاسبية بين جميع الأعوان الاقتصاديين.

* **المحاسبة التحليلية:** وترتكز حول دراسة التكاليف وكذا النتيجة الإجمالية المستخرجة والمستخلصة من المحاسبة العامة، مع تحديد قيمة الممتلكات والخدمات بغية تحديد ثمن البيع ومراقبة أرباح المؤسسة، وقد تساعد المحاسبة التحليلية في بعض العناصر التالية

- تطوير بعض مراكز ميزانية المؤسسة.

- شرح النتائج و تحليلها.

- مقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف المعيارية.

- السماح للمؤسسة باتخاذ القرارات.

* **المحاسبة الوطنية:** تهتم هذه المحاسبة بدراسة مجموع هيئات الدولة، حيث تزود هذه الهيئات بمعلومات مالية كافية تساعد في الرقابة على صرف أموال الدولة، و تعمل على خدمة أغراض التخطيط بتسجيل عمليات تحصيل و صرف الموارد الحكومية.

* **المحاسبة العمومية:** وهي المحاسبة الموجهة لخدمة أغراض المؤسسات ذات الطابع الإداري والتي تكون تابعة لهيئات الدولة مثل: البلدية، الدائرة، و الولاية...الخ، وهي محاسبة تقوم على تسيير الإيرادات المتوفرة في شكل نفقات موزعة على مختلف الهيئات الإدارية.

* **المحاسبة التقديرية:** تعتمد هذه المحاسبة على تقديرها من خلال التنبؤ بما سوف يحدث في الفترات المستقبلية، حيث تقارن التقديرات بما تم انجازه فعلا بهدف استخراج الفروق.

I-2-4- وظائف وأهداف المحاسبة

أ- الوظائف: للمحاسبة عدة وظائف من بينها:

* **الوظيفة القانونية:** تنص المادة التاسعة من القانون التجاري الجزائري " كل شخص معنوي أو طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر لتسجيل العمليات الحسابية" لذا فان القانون التجاري نص على أن مسك الدفاتر المحاسبية عملية إلزامية وقانونية، كما إن تحديد الوعاء الضريبي يتم انطلاقا من النتائج على مستوى المحاسبة.

* **الوظيفة التسييرية:** تعمل المحاسبة على تزويد الإدارة بالمعلومات المالية والاقتصادية والمحاسبية، فهي إذا نظام يختص بتحديد و قياس و توصيل المعلومات الكمية عن الوحدة الاقتصادية، التي يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف والفئات المستخدمة لهذه المعلومات، وتساعد المعلومات المحاسبية إدارة المؤسسة في الرقابة على الموارد المالية والبشرية، وتعتبر المحاسبة أداة هامة من أدوات التسيير.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تحديد وظائف المحاسبة بما يأتي:

1. تحضير الدفاتر والسجلات والمستندات الملائمة للمشروع
2. إثبات وقيد العمليات المالية في دفاتر المشروع من إيرادات ومصروفات ومديونية لصالح المشروع والأصول والالتزامات وحقوق الملكية.
3. تداول أصول المشروع من نقدية أو ما يعادلها والرقابة عليها.
4. التقرير عن نتائج الأعمال من ربح أو خسارة متحققة خلال الفترة المالية وتحديد المركز المالي للمشروع.
5. تقديم المعلومات المالية عن النشاط وعن الموارد الاقتصادية لغرض اتخاذ القرارات سواء للعملية الإدارية أو للمستثمرين.

ب- **الأهداف:** للمحاسبة عدة أهداف مهمة بالنسبة للمؤسسة ومختلف المتعاملين والاقتصاديين

ونذكر منها:

- توفير المعلومات المالية.
- قياس نتائج الأعمال عن فترة معينة وتحديد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة.
- تأمين مختلف المعلومات المالية بتبيان الوضع المالي للمؤسسة في وقت محدد بشكل يسمح لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي، إضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية محددة.
- قياس تطورات الوضع الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها النشاطات التي أنشئت من أجلها.

- معرفة في كل وقت الديون الواجبة الدفع، والحقوق الواجبة التحصيل.
- الحفاظ على ممتلكات المؤسسة وذلك لان المحاسبة تعتبر من وسائل الرقابة الداخلية.
- توفير المعلومات التي تخدم المستخدمين الخارجيين عن المؤسسة، المساهمين، المقرضين، المحللين الماليين، الجهات والهيئات الحكومية وغيرها ذات المصلحة بالمشروع، كذلك يمكن للمعلومات المحاسبية أن تخدم هذه الأطراف في اتخاذ القرارات المالية في مجالات الاستثمار والتمويل.
- توفير المعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الداخليين وتشمل بشكل أساسي مدخلات التقارير المالية الداخلية التي تخدم الأغراض الإدارية في مجالات التخطيط، الرقابة، التنسيق، وتقييم الأداء.
- كما تهدف المحاسبة بصفة عامة إلى معرفة المركز المالي للمؤسسة وتحديد أسعار المنتجات، والرقابة المستمرة على العاملين.

I-2-5- الفروض المحاسبية

هي مقدمات علمية تتميز بالعمومية تصلح كنقطة ابتداء في سبيل الوصول إلى المبادئ العلمية، أي أن الفروض هي أداة لبيان الظروف والحدود التي من خلالها يجب أن يتم البحث العلمي وهي تتغير (وإلا ظهرت المشاكل) باستمرار وذلك تبعا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم عمل المنظمات الاقتصادية. (ومن ذلك نجد أن أي خلل ناتج عن عدم اتساق بين الفروض أو تضارب فيما بينها أو عدم الملائمة مع الواقع سيؤثر على المبادئ العلمية).

أولاً: فرض الشخصية المعنوية (الوحدة المحاسبية المستقلة)

يعنى هذا الفرض أن تُعامل كل منشأة، كوحدة محاسبية، لها وجودها المستقل عن وجود الأفراد الطبيعيين (الحقيقيين) المشكّلين لها. أي لها شخصية معنوية مستقلة، عن شخصية أصحاب المشروع والاقتصار على تسجيل العمليات المالية، المتعلقة بالمشروع فقط في الدفاتر المحاسبية. وبصرف النظر عن الشكل التنظيمي للمنشأة فإنها تعتبر وحدة محاسبية، يتم فصل عملياتها وأموالها عن عمليات وأموال أصحابها، فالربح مثلاً يعد ملكاً لهذه الشخصية، إلى أن يُوزع.

انطلاقاً من هذا الفرض فإن المؤسسة مالكة لأصول محددة، وعليها التزامات معينة، وأنها حققت أرباحاً أو خسائر، ومن ثمّ يمكن تحديد حقوق الملكية في هذه المنشأة. كما ان القوائم المالية، تُعبّر عن نتيجة أعمال هذه الشخصية المعنوية ومركزها المالي.

ثانياً: فرض استمرار المشروع:

ولا يعنى فرض "الاستمرار" بقاء المشروع بصفة دائمة، وإنما يعنى أن المشروع سيظل موجوداً لفترة كافية لتنفيذ أعماله الحالية، ومقابلة ارتباطاته القادمة. حيث يقوم على قاعدة عدم التصفية، وبالتالي فرض الاستمرارية يأخذ إحدى الصيغتين التاليتين:

أ- لا يتوقع تصفية المشروع في المستقبل المنظور.

ب- إن المشروع سيستمر في ممارسة نشاطه العادي لمدة غير محددة زمنياً.

ثالثاً: فرض الدورة المحاسبية:

يفترض تقسيم حياة المشروع إلى فترات زمنية متساوية ومتتابعة، تسمى الفترات المحاسبية غالباً ما تكون سنة ميلادية بحيث يتم من خلالها إعداد التقارير وبيان نتائج العمليات وتحديد الضريبة وقياس مدى كفاءة إدارة المشروع ومدى النجاح والنمو الذي حققه المشروع، كما أن وجود القوائم المالية على فترات دورية من حياة المشروع، يُعدّ ضرورة للمهتمين بدراسة هذه القوائم وتحليلها. إذ انه لا يمكن الانتظار حتى التصفية لمعرفة نتائج الأعمال، والمركز المالي للمشروع. لان مستخدمي البيانات المحاسبية خارج وداخل المشروع يحتاجون بين الحين والآخر وفي فترات دورية قصيرة الأجل إلى معلومات عن إنتاج السلع والخدمات والأرباح والمركز المالي للمشروع بهدف مساعدتهم على اتخاذ القرارات. فمن غير المنطقي أن ينتظر هؤلاء المستخدمين حتى ينتهي عمر المشروع كي يعرفوا صافي دخله لذلك، إضافة إلى إعطاء صورة عن واقع المشروع بهدف تطويره وتنميته وتعزيز نقاطه الايجابية ومعالجة جوانبه السلبية

رابعاً: فرض وحدة القياس:

تهتم المحاسبة فقط بالعمليات التي يمكن أن تقاس بالنقود، فحتاج إلى وحدة قياس موحدة تربط بين مختلف العمليات والأنشطة في المشروع وتسمح بإجراء العمليات الحسابية والمقارنات، وتعتمد المحاسبة على وحدة النقد الوطني أساساً لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي تهم المحاسب، ويفترض أن تتصف وحدة النقد بالثبات وذلك لتكوين المعلومات القابلة للمقارنة والقابلة لإجراء العمليات الحسابية بصورة موضوعية وان لا تتغير بمرور الزمن أو بتغير الأوضاع الاقتصادية..

وقد تعرض فرض وحدة القياس إلى كثير من الانتقاد، خاصة من الاقتصاديين، نتيجة التغير في القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية للنقود، الناتج من التقلبات المستمرة في الأسعار، بسبب التضخم، أو الانكماش.....

خامساً: فرض التوازن المحاسبي:

أي أن كافة العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين طرفي القيود المحاسبية الطرف المدين والطرف الدائن والتوازن المحاسبي يتحقق بتوازن ميزان المراجعة والميزانية العامة.

I-2-6 - المبادئ المحاسبية

المحاسبة لغة اتصال وكل لغة لها قواعد أساسية، تسجل العمليات المحاسبية وتقدم النتائج حسب شروط معينة متعارف عليها عموماً تسمى المبادئ المحاسبية، إنها قواعد عرفية تطورت مع الزمن وأصبحت مطبقة هنا وهناك، وهي في تطور مستمر شأنها شأن المحاسبة، هذا ما أدى إلى رفض بعضها وظهور مبادئ أخرى جديدة معوضة.

كما تقترح المبادئ المحاسبية في الأصل من طرف المتخصصين من خبراء وهيئات، ويتفق عليها مع مستعملي القوائم المالية وممثلي مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتتصف هذه المبادئ بالقوة القانونية، ولن تحظى البيانات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة بالقبول إلا إذا ثبت أن المبادئ المتفق عليها مطبقة بالحرف الواحد.

ولكي يكتسب أي مبدأ محاسبي صفة انه من المبادئ المتعارف عليها فانه يجب أن يحقق ما

يلي:

1- أن يكون مقبولاً قبولاً عاماً في التطبيق العملي.

2- أن يحظى بقدر ملحوظ من التأييد الرسمي من قبل الجهات المسؤولة عن تنظيم وتطوير مهنة

المحاسبة.

هذا وتتمثل هذه المبادئ في:

1- مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات (استقلالية الدورات):

ينبغي مقابلة تكلفة المبيعات والنفقات العائدة للدورة المالية بالمبيعات والإيرادات العائدة لها وفق علاقة سببية مع تحديد نقطة زمنية فاصلة للمحاسبة من حيث البداية والنهاية عند معالجة كل من المخزون السلعي والمصروفات والنفقات والالتزامات، وبالتالي فالنفقات التي لا تخص الدورة المالية الحالية يجب عدم إدخالها في قائمة الدخل لهذا العام بل يجب إظهارها في قائمة المركز المالي باعتبارها نفقات مقدمة أو مستحقة أي يجب مراعاة أساس الاستحقاق. أما بالنسبة للنفقات التي لا يمكن تخصيصها للإيراد بشكل مباشر فانه وفقاً لطبيعتها:

أ- يتم تحميلها على قائمة الدخل في مرحلة لاحقة.

ب- يتم اعتبارها نفقات إيرادية مؤجلة توزع على السنوات المستقبلية (كمصاريف التأسيس).

ج- يتم اعتبارها نفقات رأسمالية تضاف إلى تكلفة الأصل الثابت المعني.

2- مبدأ التكلفة التاريخية:

تعتبر التكلفة التاريخية هي الأساس السليم للتسجيل المحاسبي للقيم الثابتة، المخزونات،... الخ، أي تسجل بتكلفتها عند تاريخ الحيازة عليها. وطبقاً لهذا المبدأ فإن العمليات الكاملة هي التي تمثل الوقائع التي يعترف به المحاسبون والتي تخضع للقيود المحاسبية.

فالقيمة تتجسد بالقيمة الحالية لمقدار الخدمات المتوقع الحصول عليها من هذا الأصل خلال سنوات العمر الاقتصادي ولا يتم الاعتراف بالقيمة إلا عند تحققها (بتحقق الإيراد أو البيع).

فمثلاً تُقنَّتْ الأصول الثابتة من أجل المساعدة على الإنتاج، لا من أجل بيعها وتحقيق ربح، لأنها تؤدي للمشروع خدمات طويلة الأجل. ولذا فهي تُقَوِّم على أساس تكلفتها الأصلية أو التاريخية، أي التي أشتريت بها مطروحاً منها قيمة الاستهلاك، إن وجد، والذي يعبر عن النقص الفعلي لقيمة الأصل الناتج من الاستعمال أو التقادم أو احتمال ظهور اختراعات حديثة.

3-مبدأ الإفصاح التام:

ويعنى أن القوائم المالية يجب أن تفصح عن الحقائق المهمة والضرورية، أي يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستخدم. فمبدأ الإفصاح يتطلب عدم حذف أو كتمان أي معلومة جوهرية يمكن أن يستفيد منها المستخدم في اتخاذ القرار. ولا يقتصر الإفصاح التام على القوائم المالية فقط، وإنما يشتمل، كذلك على الملاحظات الإيضاحية، التي تُعدّ جزءاً مكملاً للقوائم المالية، وبالتالي يجب أن تشتمل القوائم المالية على مذكرات إيضاحية وقوائم إضافية وكشوف ملحقة بالإضافة لتقرير الإدارة وتقرير مراجع...، ومن أمثلة الملاحظات التوضيحية التي ترفق الآن بالقوائم المالية:

- ملحق بالسياسات المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة
- ملخص لتفاصيل المخزون وأسس تقييمه.
- ملخص لخطط التعاقد الخاصة بالمؤسسة.

4-مبدأ الأهمية النسبية:

يرتبط هذا المبدأ بشكل كبير بمبدأ الإفصاح السابق الإشارة إليه، وبناء على هذا المبدأ فإن العناصر قليلة القيمة أو التي تكون قيمتها ضئيلة لا ينبغي أن تستغرق كثيراً من الجهد، وإنما معالجتها بأكثر ملائمة واقتصاداً. ومن الأمثلة لتطبيق هذا المبدأ ما تضعه بعض المؤسسات كحد أدنى لاعتبار بان النفقة بمثابة نفقة رأسمالية، فمن الناحية النظرية البحتة يعتبر شراء بعض الأدوات المكتبية مثل الأقلام، بمثابة الحصول على أصول ينبغي استهلاكها على سنوات استخدامها، ولكن من الناحية العملية نجد أن تكاليف تخصيص هذه النفقات قد تعدى تكلفة الأصول المشتراة، وبالتالي فإن عملية التخصيص على سنوات الحياة الإنتاجية لن تكون لها ما يبررها من الناحية العملية ورغم استفادة أكثر من فترة محاسبية من تلك الأدوات فإنها تعالج كلوازم تطبيقاً لمبدأ الأهمية النسبية في المحاسبة.

5-مبدأ الحيطة والحذر:

هذا المبدأ ينص على انه لا يجب المخاطرة بتقديم حالة لا تعبر عن واقع المؤسسة، بحيث يجب دائماً العمل بالحيطة والحذر لتسجيل العمليات المحاسبية التي يمكن فيما بعد أنها لم تتحقق. أي تجاهل الأرباح التي لم تتحقق واخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان وعدم تسجيل المكاسب المحتملة حتى تتحقق بالفعل. ومن الأمثلة العملية لمفهوم الحيطة في المحاسبة هو تقييم المخزون السلعي بقيمة اقل من التكلفة أو سعر السوق.

6-مبدأ الثبات في إتباع النسق:

وفقاً لهذا المبدأ فإنه يكون على الشركة أن تطبق معالجة محاسبية واحدة على جميع المعاملات المتماثلة وعدم تغييرها من فترة لأخرى الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية عقد المقارنات بين القوائم المالية للفترات المختلفة، كما يفيد في دراسة اتجاهات المؤشرات المالية. غير أن مبدأ الثبات لا يعني أن الشركة لا تستطيع التحول من تطبيق طريقة محاسبية إلى أخرى ولكنه يقتصر ذلك التحول على الحالات التي يثبت

فيها أن الطريقة الجديدة أفضل من الطريقة السابقة، وفي هذه الحالة فإنه يجب الإفصاح عن طبيعة وتأثير ذلك التغيير المحاسبي ومبرراته كإيضاح متمم للقوائم المالية المعدة عن الفترة التي حدث بها التغيير

7- مبدأ الموضوعية:

ينبغي أن تعتمد المحاسبة على أدلة موضوعية كلما كان هذا ممكناً، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق وفحص هذه الحقائق وتقديم الإثباتات والمستندات المؤيدة لصحة العمليات المالية للوصول إلى معلومات مالية صحيحة وموثوقة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة. حيث أن المستندات التفصيلية المرفقة التي توضح تفاصيل العمليات المختلفة تمثل أدلة واضحة وقوية يمكن مراجعتها عن طريق فحص الأدلة والحقائق التي تثبت ذلك، فالتكلفة التاريخية للأصول تمثل بياناً موضوعياً يمكن التحقق منه بسهولة، والتمسك بمبدأ الموضوعية يساعد على ضمان خلو القوائم المالية من أي انحياز أو تضخيم للمبالغ. لذلك يجب أن تكون هذه البيانات قائمة على أسس موضوعية وأدلة خالية من الأحكام والأهواء الشخصية. وبالتالي يجب أن تقاس المعلومات المالية بطريقة تكفل الوصول إلى نفس النتائج.

8- مبدأ قياس وتحقق الإيرادات:

- يتطلب الإثبات المحاسبي للإيرادات توافر الشرطين التاليين:

1- الاكتساب: أي أن جميع العمليات اللازمة لاكتساب الدخل قد تمت بالفعل أو على وشك الانتهاء، كإنتاج السلعة المباعة أو تقديم الخدمة.

2- التحقق أو قابلية التحقق: التحقق هو تحويل الأصول غير النقدية إلى نقدية أو إلى ما هو في حكم النقدية. أما قابلية التحقق فيقصد بها أن يتوافر لإنتاج الوحدة سوق حاضرة نشطة وبأسعار تنافسية لا تتأثر كثيراً بكمية الإنتاج المطروح للتبادل.

9- مبدأ القيد المزدوج: تعتمد المحاسبة العامة كغيرها من المحاسبات العصرية على مبدأ القيد المزدوج لما له من فوائد كبيرة في اكتشاف الأخطاء.

يشترط القيد المزدوج في كل عملية تسجيل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الأولى ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدنية للحسابات الثانية، أي كل عملية محاسبية تقوم بتسجيلها المؤسسة تؤثر في ثنائي من الحسابات على الأقل أحدهما في طرف يسمى المدين وأحدهما في طرف آخر يسمى الدائن، ويشترط توازن الحسابات وذلك لكل عملية.

10- مبدأ عدم المقاصة: لا يجب أن تكون مقاصة بين الحسابات للأصول والخصوم في الميزانية، أو بين حسابات التكاليف والإيرادات في جدول حسابات النتائج، وذلك لكي تظهر الحسابات في القوائم المالية للدلالة على طبيعتها.